African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 3, Issue 2, April - June 2024, Page No: 124-138
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2022: 1.04 SJIFactor 2023: 5.58 ISI 2022-2023: 0.510

أثر تغير الإيرادات النفطية على معدل التضخم
دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2022 م

حامد علي أحمد بن خليل *
قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزيتونة، ليبيا

The impact of changing oil revenues on the inflation rate An applied study on the Libyan economy During the period 2000-2220

Hamed Ali Ahmed bin Khalil *
Department of Economics, Faculty of Commerce, Al-Zaytouna University, Libya

*Corresponding author ndearhamed50@gmail.com *المؤلف المراسل
تاريخ الاستلام: 2024-03-27 **تاريخ القبول:** 2024-05-18 **تاريخ النشر:** 2024-06-01

الملخص
تهدف هذه الدراسة للتعرف على تأثير الإيرادات النفطية على معدل التضخم المحدد في الاقتصاد الليبي خلال الفترة من 2000 حتى 2022م ولهذا تم تقدير الانحدار الذاتي بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (Autoregressive Distributed Lag: ARDL) والنتائج الرئيسية لهذه الورقة هي: وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، مما يعني أن كلاً من الإيرادات النفطية ومعدل التضخم يتحركان مع بعضهما عبر الزمن.
تشير نتائج اختبار تصحيح الخطأ غير المقيد UECM الى ان حد تصحيح الخطأ سالبًا ومعنويًا عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائياً وهو ما يفي بالشرط الأساس في النموذج لتصوير ديناميكيات الجل القصير وهو ما يعنى ان تقريبا 60% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن سنة بالنسبة لهذه الدراسة اعتبارًا لاعتمادنا السلاسل الزمنية السنوية، وهو ما يعنى أن العودة إلى التوازن ممكنة في ظرف عام ونصف تقريبًا، واعتبارًا لمعنوية المتغير المستقل فهذا يدل على قوة إمكانية الاستفادة من هذا النموذج في تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

الكلمات المفتاحية: الإيرادات النفطية، معدل التضخم، التكامل المشترك.

Abstract
This study aims to impact oil revenues on the inflation rate determined in the Libyan economy during the period from 2000 to 2022 AD. Therefore, autoregression was estimated based on the distributed lag autoregressive model. (Autoregressive Distributed Lag: ARDL) The main results of this paper are: There is a Cointegration between the study variables, which means that both oil revenues and the inflation rate move with each other over time.
The results of the UECM unconstrained error correction test indicate that the error correction term is negative and significant at all statistically significant levels, which satisfies the basic condition in the model for depicting short-term dynamics, which means that approximately

60% of short-term errors can be corrected in a unit of time, one year. For this study, taking into account our adoption of annual time series, which means that a return to equilibrium is possible within approximately a year and a half, and taking into account the significance of the independent variable, this indicates the strength of the possibility of benefiting from this model in estimating the short-term relationship between the dependent variable and the independent variable.

Keywords: oil revenues, inflation rate, Cointegration.

مقدمة

تشكل الايرادات النفطية نسبة كبيرة من الايرادات العامة في الاقتصاد الليبي وهذه الايرادات عادة ما تكون بالعملة الاجنبية لذلك تلجأ الحكومة إلى البنك المركزي لتحويل هذه العملة إلى العملة المحلية لتغطية نفقاتها، إذ تشكل ايرادات الموازنة من المصادر التقليدية نسبة صغيرة جدا من مجموع الايرادات النفطية كنمط سارت عليه اغلب البلدان النفطية من تعطيل لمصادر الايرادات التقليدية.

كذلك يؤدى تزايد العجز المالي إلى استمرار مصرف ليبيا المركزي في إصدار النقود والأوراق للتداول لقاء الأصول الاجنبية التي لعبت دورا مركزيا في الإصدار النقدي، حيث شكل ذلك الإصدار النقدي تغطية مستمرة للزيادة السنوية في النفقات العامة، والذي تدفق على شكل نقود وأوراق متداولة لدى الأفراد والمؤسسات مما زاد من حجم الأساس النقدي.

وعلى الرغم من أن تدابير السياسة المالية في ليبيا تنفد بصفة مطلقة كما هو معتاد طبقا لما يتحقق من تراكم في النقد الأجنبي لدى مصرف ليبيا المركزي. والتي تتم من خلال قيام وزارة المالية بمبادلة ما تحوزه من إيرادات بالدولار والناجمة بالأساس عن الصادرات النفطية مقابل تسلمها العملة الوطنية الدينار الليبي المصدر من مصرف ليبيا المركزي لتدخل التداول بعد ذلك عبر النفقات العامة بيد أن الحكومة واصلت تنفيذ سياسة الادخار مقابل الحيطة والتي هي مرتبطة ارتباطا وثيقا بضرورة استمرار التوسع المالي على المدى الطويل والذي ينطوي بدوره على مدى وجود سيولة مالية حاضرة وفعلية في الخزينة العامة .وبناء على ذلك وفي إطار التوجه نحو الاستمرار في عملية تكييف الاقتصاد الوطني بسياسة مالية غير مسايرة للدورة الاقتصادية وغير منشئة للتضخم المفرط والتي تستهدف في الوقت نفسه زيادة الناتج المحلي الاجمالي وتخفيض معدل البطالة، قامت الحكومة بخلق أسلوب غير تضخمي لتمويل العجز المالي وخفض الدين العام والذي ينتظر منه أيضا تنمية قدرة مصرف ليبيا المركزي على السيطرة والتحكم في مسار معدلات التضخم في الفترات اللاحقة، ويتمثل هذا الأسلوب في حساب ضبط الإيرادات الذي نصت عليه المادة 3 من قانون رقم 15 لسنة 1986 م بشأن الدين العام على الخزانة العامة التي تنص على ان يتولى مصرف ليبيا المركزي خصم ما نسبته 5 خمسة بالمائة من كامل إيرادات الخزانة العامة من النفط مباشرة.

أولاً: مشكلة الدراسة

أن حجم الايرادات النفطية كبير مقارنة بمصادر الايرادات الأخرى ولا يمكن للسوق النقدية أو المؤسسات الأخرى القدرة على ادارة عملية تبادل هذه العملة بالعملة المحلية لذلك تلجأ الحكومة إلى البنك المركزي ليقوم كصيرفي في عملية التبادل هذه والتي من أهم آثارها هي زيادة عرض النقد لأن عملية بيع العملة المحلية عادة

ما تكون أكبر من عملية الشراء مما يؤدي ذلك إلى تراكم العملة في التداول (عرض النقد في مفهومه الضيق)

بشكل مستمر وقدره السلطة النقدية على تحجيم آثاره تكون محدودة جدا. فما هو أثر تغير الإيرادات النفطية على معدل التضخم؟

ثانيًا: أهمية الدراسة وأهدافها

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها محاولة لإثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالموضوع كما أنها محاولة لإثارة العديد من النقاط والتساؤلات أمام الباحثين للبحث والدراسة كما يمكن الاستفادة من نتائجها في رسم العديد من السياسات الاقتصادية ذات العلاقة، ومن هذا المنطلق استهدفت الدراسة ما يلي: -

1- دراسة وتحليل تطورات إيرادات النفط والتضخم في الاقتصاد الليبي.
2- دراسة أثر تغير الإيرادات النفطية على معدل التضخم في الاقتصاد الليبي.

ثالثًا: فرضيات الدراسة

يمكن صياغة فرضية البحث بأن معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي تتأثر بتغير الإيرادات النفطية من خلال قيام وزارة المالية بمبادلة ما تحوزه من إيرادات بالعملة الاجنبية لتحويل هذه العملة إلى العملة المحلية لتغطية نفقاتها.

رابعًا: منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في جمع وتصنيف وتبويب البيانات ووصف المتغيرات وتحليل المؤشرات ذات العلاقة بالموضوع، وعلى منهج التحليل الكمي (القياسي) في تقدير أثر تغير إيرادات النفط على معدل التضخم.

تقسيمات الدراسة

بالإضافة إلى المبحث التمهيدي الذي يحوي المشكلة البحثية وأهداف الدراسة وأهميتها وفرضياتها والمنهج الذي اتبع في التحليل ستشتمل هذه الدراسة على ثلاثة مباحث خصص الأول منها لاستعراض الأدبيات المتعلقة بالموضوع، بينما سيفرد الثاني لاستعراض التطورات التي حدثت على الإيرادات النفطية ومعدل التضخم في الاقتصاد الليبي وتحليلها خلال الفترة قيد البحث بينما سيخصص الثالث لقياس أثر تغير الإيرادات النفطية على معدل التضخم في حين سيفرد الرابع لاستعراض النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها.

الدراسات السابقة

- دراسة Sani et at (2020) بعنوان التأثير غير المتماثل لأسعار النفط على التضخم في نيجيريا.
تتناول هذه الدراسة تأثير صدمات أسعار النفط على التضخم في نيجيريا. تم تطبيق نهج الانحدار الذاتي الموزع غير الخطي (NARDL) على أساس ربع سنوي البيانات الممتدة من الربع الأول من عام 1999 إلى الربع الرابع من عام 2018. وأظهرت النتائج أن ارتفاع أسعار النفط أدى إلى زيادة في المقاييس الرئيسية والأساسية والغذاء للتضخم في نيجيريا. ومع ذلك، أدى انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض التكلفة الحدية للإنتاج وبلغ ذروته في اعتدال التضخم المحلي. علاوة على ذلك، أدت صدمات أسعار النفط السلبية إلى ارتفاع التضخم في نيجيريا عندما ينخفض سعر الصرف عن النماذج، مما يشير إلى أن سعر الصرف استوعب تأثير انخفاضات أسعار النفط في وقت سابق، حيث انخفض وبلغت أسعار النفط ذروتها بانخفاض الاحتياطي الخارجي، وانخفاض قيمة النايرا، وارتفاع الضغوط التضخمية في نهاية المطاف. كما أن التضخم الأساسي يميل إلى الاستجابة بشكل أكبر للنفط ارتفاع الأسعار أكثر من تضخم المواد الغذائية. وكانت هذه النتائج قوية للتغيرات في المواصفات الاقتصادية القياسية وفترة العينة. وتوصي الدراسة بأن تركز إجراءات السياسة النقدية للبنك المركزي النيجيري على ترويض التضخم الأساسي على فترات من الزيادات الكبيرة في أسعار النفط مع تعزيز جهودها لضمان المستوى المحلي الاستدامة في إنتاج الغذاء من خلال برامج التدخل الزراعي
- زيادة تقليل تأثير أسعار النفط العالمية على تضخم أسعار الغذاء. بصورة مماثلة، وينبغي للسلطات المالية أن تتأكد من أن موقف المالية العامة لا يكون مسايرا للدورة الاقتصادية بشكل مفرط في فترات ارتفاع أسعار النفط.
- دراسة باحيا وباحنيني (2021) بعنوان أثر تعير أسعار النفط على معدل التضخم بالجزائر. دراسة قياسية الجزائر 1980_2020.
تهدف هده الدراسة إلى معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980إلى2020 وذلك من خلال دراسة تحليله للمؤشرات ودراسة قياسية لقياس تأثير بعض متغيرات في

الجزائر عن طريق استخدام اشعة الانحدار الذاتي. خلصت هذه الدراسة إلى وجود عالقة قصيرة الأجل بين أسعار البترول والتضخم وعالقة عكسية بين أسعار البترول والتضخم بتأخير.

- دراسة محمد وآخرون (2022) بعنوان هل يؤثر سعر النفط على معدل التضخم في الجزائر؟ نظرة جديدة على أساس اختبار NARDL وMAKI للتكامل المشترك.

تستخدم هذه الورقة البحثية نموذج الانحدار الذاتي الخطي (المتماثل (الموزع المتأخر) ARDL) ، ونموذج الـNARDL غير الخطي) غير المتماثل (، بالإضافة الاختبار التكامل المشترك لـ (2012) MAKI لفحص التأثيرات المتماثلة وغير المتماثلة لتغيرات أسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر. يتم إدخال عدم التماثل في المدى القصير والمدى الطويل من خلال التحليلات الجزئية الموجبة والسالبة لأسعار النفط. أشارت نتائج المدى الطويل إلى أن وقوع صدمة موجبة في أسعار النفط بمقدار 1% تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بنسبة 0.18%، أما حدوث الصدمة النفطية السالبة بـ 1% فتخفض معدل التضخم بمقدار 0.14% وبالتالي على السلطات النقدية أن تتبنى السياسات المناسبة الاستيعاب الصدمات النفطية تفاديا ألي آثار تضخمية.

- دراسة Adabor،Anyars (2023) بعنوان تأثير تغيرات أسعار النفط على التضخم والتضخم المفصل: رؤى من غانا.

تهدف هذه الدراسة الى دراسة تأثير تغيرات أسعار النفط على التضخم المجمع والمفصل حيث يشمل التضخم المصنف مؤشر أسعار المستهلك للطاقة، ومؤشر أسعار المستهلكين للأغذية، ومؤشر أسعار المستهلك الأساسي، ومؤشر أسعار المستهلك للنقل في غانا. قمنا بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي الموزع غير الخطي (NARDL) على البيانات ربع السنوية الممتدة من الربع الأول من عام 2000 إلى الربع الأول من عام 2021. كان نموذج (NARDL)مناسبًا للتحليل لأنه أخذ في الاعتبار عدم التماثل المتأصل في أسعار النفط. تشير نتائجنا من نموذج (NARDL) إلى وجود دليل على التأثير غير المتماثل لتغير أسعار النفط على التضخم الإجمالي والمفصل. ومع ذلك، فإن التأثير غير المتماثل لتغيرات أسعار النفط على مؤشر أسعار المستهلك في مجال النقل كان أعلى من الناحية الإحصائية من حيث الحجم من المؤشرات الفرعية الأخرى للتضخم، مما يشير إلى أن تغيرات أسعار النفط تؤثر على قطاع النقل أكثر من القطاعات الأخرى في الاقتصاد. ومن وجهة نظر سياسية، تشير هذه النتائج ضمنا إلى أنه لتحقيق استقرار التضخم، ينبغي تصميم السياسات لتعزيز قطاع النقل لاحتواء صدمات أسعار النفط.

الجانب النظري للعلاقة بين الإيرادات النفطية والتضخم

أولاً: - المفاهيم المتعلقة بالإيرادات النفطية

تعريف الايرادات النفطية

إيرادات النفط هي الدخل الذي يحصل عليه الحكومة من صادرات النفط وتعتبر أحد أهم المصادر المالية للدول التي تعتمد على النفط كمورد أساسي. تشمل الإيرادات النفطية قيمة المبيعات النفطية، والضرائب والرسوم المفروضة على هذه المبيعات، وأموال المؤسسة المالية الوطنية التي تأتي من إيرادات النفط. تلعب الايرادات النفطية دورًا حاسمًا في تحقيق النمو الاقتصادي للدول المصدرة للنفط وتمويل العديد من المشاريع والخدمات العامة. (ماخوس 2022)

المصادر المحتملة للإيرادات النفطية

تشتمل المصادر المحتملة للإيرادات النفطية على الإنتاج الداخلي من النفط وصادرات النفط الخام والمنتجات النفطية إلى الأسواق الخارجية. يتم جمع الإيرادات من خلال بيع النفط بأسعار السوق وفقًا للكميات المصدرة. قد تشمل المصادر الأخرى التي تسهم في الإيرادات النفطية الضرائب المفروضة على قطاع النفط، والعقود والأرباح الحكومية من شركات التنقيب والاستكشاف، والتراخيص والرسوم المتعلقة بقطاع النفط. (Ologunde et al.2020)

أهمية الايرادات النفطية في الاقتصاد

تعد الايرادات النفطية ذات أهمية كبيرة في الاقتصادات المعتمدة على النفط. فهي توفر للدول موارد مالية هامة تستخدم في تمويل المشاريع الحكومية وتنمية البنية التحتية التي تعزز النمو الاقتصادي. تعتبر

الإيرادات النفطية مصدرًا رئيسيًا لعائدات الحكومة وتساهم في توفير فرص العمل للسكان وتعزز النمو الاقتصادي والاستقرار المالي. كما تدعم الإيرادات النفطية قطاعات أخرى مثل التعليم والصحة وتعمل على تحسين مستوى المعيشة وتعزيز التنمية الشاملة في البلدان المصدرة للنفط. (عبد السلام عباس, 2022)

أهمية الاستدامة في الايرادات النفطية

تعتبر الاستدامة في الايرادات النفطية أمرًا بالغ الأهمية للدول المعتمدة على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات. تسهم الاستدامة في ضمان استمرارية دخل الدولة من النفط على المدى الطويل وتحقيق التنمية المستدامة. يمكن أن يتحقق ذلك من خلال التنويع في مصادر الدخل الوطني وتطوير صناعات أخرى لتعزيز الاقتصاد المحلي وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في صناعة النفط. (قسطلي، وباجي،2020)

العوامل المؤثرة في استدامة الايرادات النفطية

توجد عدة عوامل مؤثرة في استدامة الايرادات النفطية. أولاً، يتعلق الأمر بتنويع مصادر الدخل الوطني للتقليل من التبعية على النفط وتعزيز الاقتصاد المحلي بوجود صناعات أخرى. ثانيًا، ينبغي أن تكون هناك سياسات وإجراءات لحماية وتعزيز الصناعة النفطية وضمان استمرارية العمليات الاستخراجية. وأخيرًا، يجب تعزيز الاستدامة البيئية من خلال تحسين التكنولوجيا المستخدمة وتقليل الأثر البيئي لصناعة النفط. (رشاد & , 2022)

التحديات المتعلقة بالاستدامة في الايرادات النفطية

تواجه الدول المعتمدة على الإيرادات النفطية التحديات المتعلقة بالاستدامة. تشمل هذه التحديات تقلبات أسعار النفط والتبعية على النفط كمصدر رئيسي للعائدات والتغيرات المناخية والتأثير البيئي الناجم عن صناعة النفط. يجب مواجهة هذه التحديات من خلال تنويع مصادر الدخل الوطني وتعزيز التكنولوجيا النظيفة وتنفيذ سياسات تعزز الاستدامة الاقتصادية والبيئية للإيرادات النفطية. (Omgba & Karanfil 2023)

ثالثًا: - المفاهيم المتعلقة التضخم:

مفهوم التضخم

التضخم هو زيادة مستمرة ومستدامة في مستوى الأسعار في الاقتصاد. يشير التضخم إلى زيادة الأسعار العامة بمعدل مستمر مما يؤدي إلى انخفاض قوة شراء العملة المحلية. تعتبر فيضان العملة في الاقتصاد واحدة من المظاهر الرئيسية للتضخم، حيث يؤدي زيادة الكمية المتداولة من الأموال إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات وبالتالي ارتفاع الأسعار. يعتبر التضخم ظاهرة طبيعية في الاقتصاد ويحدث بشكل دوري، ومع ذلك إذا ارتفعت معدلات التضخم إلى مستويات مفرطة يمكن أن تؤدي إلى آثار سلبية على الاقتصاد المحلي والأفراد. (عبد اللطيف 2020)

تعريف التضخم

يتم تعريف التضخم على أنه زيادة مستمرة ومستدامة في مستوى الأسعار في الاقتصاد. يترتب على ذلك انخفاض قوة شراء العملة المحلية، حيث يتعذر على الأفراد شراء المزيد من السلع والخدمات بنفس القدر من الأموال. يتم قياس معدل التضخم عن طريق تحليل بيانات الأسعار لمجموعة محددة من السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة. يعتبر التضخم أمرًا طبيعيًا في الاقتصاد، ولكن إذا كان معدل التضخم مرتفعًا جدًا فقد يؤثر سلبًا على الاستقرار الاقتصادي ومعيشة الناس. (عطية واخرون 2021).

أنواع التضخم

هناك أنواع مختلفة من التضخم، بما في ذلك التضخم طبيعي أو التضخم الطارئ. يحدث التضخم الطبيعي عندما يكون هناك زيادة تدريجية ومعتدلة في معدل الأسعار مع مرور الوقت. على الجانب الآخر، يحدث التضخم الطارئ عندما يحدث زيادة حادة في الأسعار بشكل مفاجئ نتيجة لأسباب استثنائية مثل الكوارث الطبيعية أو الأحداث السياسية المهمة. قد يؤدي التضخم الطارئ إلى اضطرابات اقتصادية خطيرة وتدهور الظروف المعيشية للأفراد. (مهيدي 2023)

أسباب التضخم

تعد هناك عدة أسباب لحدوث التضخم في الاقتصاد. واحدة من الأسباب الرئيسية هي زيادة الطلب على السلع والخدمات بشكل عام. عندما يزداد الطلب بشكل ملحوظ على المواد الخام أو العمالة أو السلع النهائية، فإن الأسعار سترتفع. علاوة على ذلك، يمكن لنقص العرض المتاح للسلع والخدمات المطلوبة أن يؤدي أيضًا إلى زيادة الأسعار. بعض العوامل الأخرى التي تساهم في حدوث التضخم تشمل ارتفاع تكلفة الإنتاج، وقلة المنافسة في السوق، وارتفاع أسعار الطاقة والمواد الخام. (التلباني , 2022).

تأثيرات التضخم على الاقتصاد

يمكن أن يكون للتضخم تأثيرات كبيرة على الاقتصاد. قد يؤدي التضخم إلى تقليل قوة شراء النقد المحلي، مما يعني أن الناس يستطيعون شراء أقل كمية من السلع والخدمات بنفس القدر من الأموال. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يزيد التضخم من تكلفة الاقتراض، مما يؤثر على الاستثمار ونمو الأعمال التجارية. قد يؤدي التضخم أيضًا إلى تدهور الثقة في العملة المحلية وزيادة الضغوط على الأسر والشركات. لذلك، يعد التحكم في معدل التضخم تحديًا هامًا للسياسات الاقتصادية والمالية. (حجاج, 2022)

رابعًا: ـ العلاقة التبادلية بين الإيرادات النفطية والتضخم

من أبرز ما يميز الدول المصدرة للنفط أن هياكلها الاقتصادية تعتمد إلى حد كبير على عائدات النفط وتتأثر اقتصاداتها بتقلبات أسعار النفط وكذلك الركود أو الرخاء العالمي. وفي الدول المنتجة للنفط، تسيطر الدولة على كل أو جزء من عائدات النفط وتقوم بتوزيعها على الاقتصاد وفقا لسياساتها الاقتصادية النقدية، وخاصة السياسات المالية والنقدية. ولهذا السبب، تتأثر ارادات النفط في اقتصادات الدول المنتجة للنفط بالسياسة المالية. ونظراً للاعتماد الكبير للميزانيات الوطنية وممارسات السياسة المالية لهذه البلدان على عائدات النفط، فإن عائدات النفط لها أهمية كبيرة في هذه البلدان. بالإضافة إلى ذلك، يتم تحويل جزء من عائدات النفط (بالعملة الأجنبية) التي تدخل الاقتصاد من خلال الميزانية إلى سوق الصرف الأجنبي المحلي عن طريق البنك المركزي وتحويلها إلى العملة الوطنية. إلا أن جزءاً من هذا الدخل لن يتم بيعه في سوق الصرف الأجنبي المحلي، وسيزداد صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي، مما سيؤدي إلى زيادة القاعدة النقدية وموارد السيولة في الاقتصاد، وهو ما يعادل عوامل التأثير الأخرى. عوامل. وفي هذا السياق، هناك ارتفاع في قيمة العملات الوطنية للدول المصدرة للنفط بسبب تحويل عائدات النقد الأجنبي من الصادرات النفطية إلى سوق النقد الأجنبي المحلي. علاوة على ذلك، سيؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية بسبب الصدمات النفطية السلبية إلى زيادة أسعار الواردات وزيادة تكاليف المدخلات المستوردة، مما سيؤثر على الإنتاج المحلي ويزيد الأسعار. ولذلك فإن ارتفاع أسعار الواردات بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية يعد عاملاً مهماً في زيادة معدل التضخم المحلي وظروف العمل غير الصحية. ويسمى هذا النوع من التضخم بالتضخم المستورد.

ونخلص إلى أن إيرادات النفط ترتبط ارتباطا مباشرا بالتضخم مع ثبات العوامل الأخرى. إلا أن هذه النسبة تعتمد على السياسات المالية والنقدية للحكومة. عندما تنفذ الحكومة سياسة نقدية توسعية، يزداد الإنفاق الحكومي بسبب ارتفاع أسعار النفط أو ارتفاع عائدات النفط. وتزداد القدرة الشرائية للمواطنين ويزداد الطلب. أما إذا كان هناك نظام إنتاج غير مرن، خاصة على المدى القصير، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وفي النهاية إلى زيادة معدل التضخم في البلاد. وهذا يعني أن هناك علاقة مباشرة بين عائدات النفط ومعدلات التضخم، مما يقلل من معدل النمو الذي ترغب فيه الحكومة. تتحكم معظم الدول المنتجة للنفط في سياسة الاستقرار النقدي واستقرار سعر الصرف من خلال عائدات النفط عن طريق تحويل جزء من عائدات تصدير النفط (العملات القوية مثل الدولار واليورو) إلى العملة المحلية للبلاد. فهو يسيطر على سوق الصرف الأجنبي المحلي وبالتالي على المستوى العام للأسعار ومعدل التضخم.

تحليل تطورات الإيرادات النفطية ومعدل التضخم في الاقتصاد الليبي

أولًا: ـ تطور الإيرادات النفطية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000- 2022) م

ولتحليل هذه التطورات قسمت الفترة قيد البحث إلى فترات زمنية طول كلا منها خمس سنوات، حيث يلاحظ خلال الفترة 2000-2005م، إن الإيرادات النفطية سُجلت نمو موجبًا بلغ في المتوسط532.11 % سنويًا، لينخفض خلال الفترة التي تلتها 2006-2010م، حيث حققت الإيرادات النفطية نمو بلغ بالمتوسط 37.21 %، أما فترة 2011-2015م، حققت الإيرادات النفطية معدل نمو سنوي موجب بلغ 157.81%، أما فترة 1998-2003م، بلغ معدل النمو السنوي للإيرادات النفطية مقدار 15.23%، لتحقق خلال فترة 2016-2020م، معدل نمو سنوي موجب بلغ 202.50 %، أما في العامين الأخيرين من فترة الدراسة 2021 - 2022م، حققت الإيرادات النفطية معدل نمو سنوي موجب بلغ 157.81%.

جدول رقم (1) تحليل وضع الإيرادات النفطية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2022م.

السنة	الإيرادات النفطية	معدل نمو الإيرادات النفطية	السنة	الإيرادات النفطية	معدل نمو الإيرادات النفطية
2000	2203	————	2012	66932	322.82
2001	3603	63.55	2013	51776	22.64-
2002	6551	81.82	2014	19997	61.38-
2003	3929	40.02-	2015	10598	47-
2004	20141	412.62	2016	6665.5	-37.1
2005	34378	70.69	2017	19209	188.19
2006	43566	26.73	2018	33476	74.27
2007	48638	11.64	2019	31395	-6.22
2008	64417	32.44	2020	5280	-83.18
2009	35347	45.13-	2021	103369	1857.7
2010	55713	57.62	2022	130535	26.28
2011	15830	71.59-			
متوسط معدل نمو الإيرادات النفطية					
2005 -2000		532.11	2020 -2016		202.5
2010 -2006		37.21	2022 -2021		157.81
2015 -2011		157.81			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي سنوات مختلفة.

الشكل رقم (1): تطور الإيرادات النفطية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2022م.

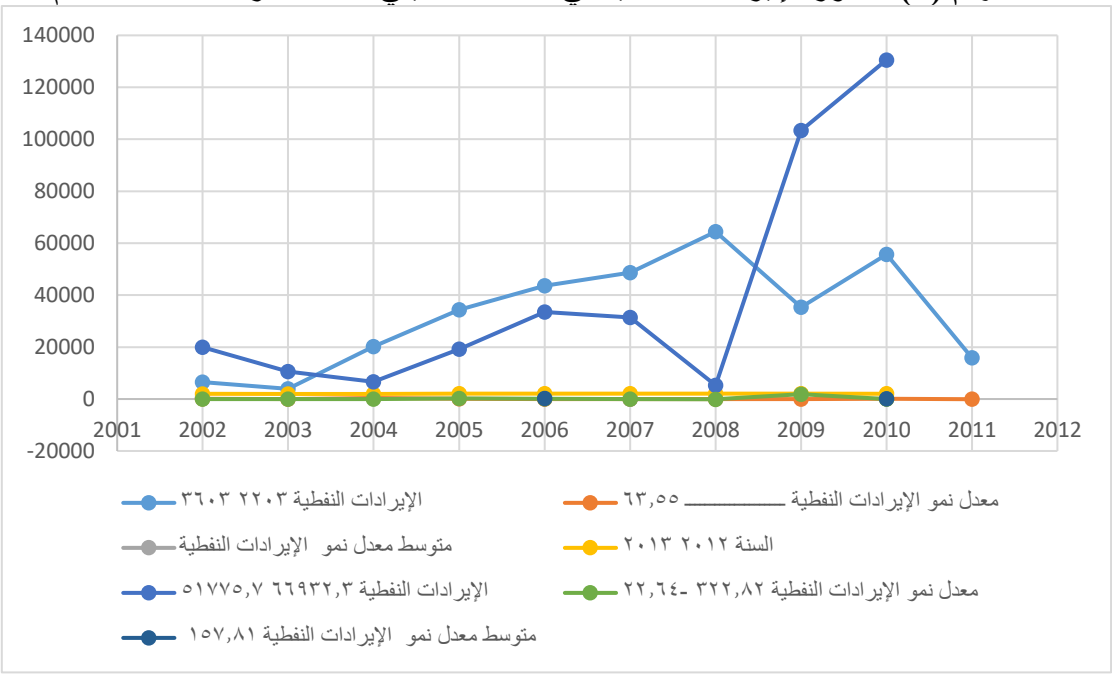

المصدر: بيانات الجدول السابق باستخدام الاكسيل.

ثانيًا: - تطور معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000- 2022) م

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (2) والشكل رقم (2) نلاحظ أن جميع سنوات الدراسة قد حققت تغييرا موجبا والذي يعكس تزايد الرقم القياسي لأسعار المستهلك سنويا وذلك باستثناء السنوات 2000-2001-2002-2003-2004-2019 التي حققت معدلات تغير سالبة، كما نلاحظ تزايد معدل التضخم السنوي من 2.7 عام 2005 إلى 10.4عام 2008 ليسجل تباطأ في العامين 2009 ، 2010 ، ثم سجل ارتفاعاً عام2011 يصل إلى15.5 % ، ليعاود انخفاضه في الأعوام من 2012 إلى 2015 ، ثم ارتفع إلى أعلى قيمة له حيث سجل25.9 و25.8 % عامي 2016 و2017، كما نلاحظ أن الرقم القياسي للأسعار قد شهد ارتفاعا ضمن فترتين من فترات الدراسة، فترة كان فيها الارتفاع بنسب بسيطة من عام 2000 إلى عام 2009، حيث سجل أكبر قيمة ارتفاع خلال هذه الفترة ليصل إلى% 10.4 عام 2008 ، ثم أخذ في الارتفاع بنسب كبيرة ليصل25.9 % في عام 2016، ثم أخذ في الانخفاض حيث سجل ما قيمته 2.2- % في عام 2019 كما اشرنا أعلاه وفي الأعوام الأخيرة من الدراسة اخذ في الارتفاع البسيط حيث سجل ما قيمته 4.6 % في عام 2022م .

جدول رقم (2): تطور معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000- 2022) م.

السنة	معدل التضخم %	السنة	معدل التضخم %	السنة	معدل التضخم %
2000	2.9-	2008	10.4	2016	25.9
2001	8.8-	2009	2.5	2017	25.8
2002	9.8-	2010	2.8	2018	13.6
2003	2.2-	2011	15.5	2019	2.2-
2004	2.2-	2012	6.1	2020	1.4

2.8	2021	2.6	2013	2.7	2005
4.6	2022	2.4	2014	1.5	2006
		9.9	2015	6.3	2007

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي سنوات مختلفة.

الشكل رقم (2): تطور معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000- 2022) م.

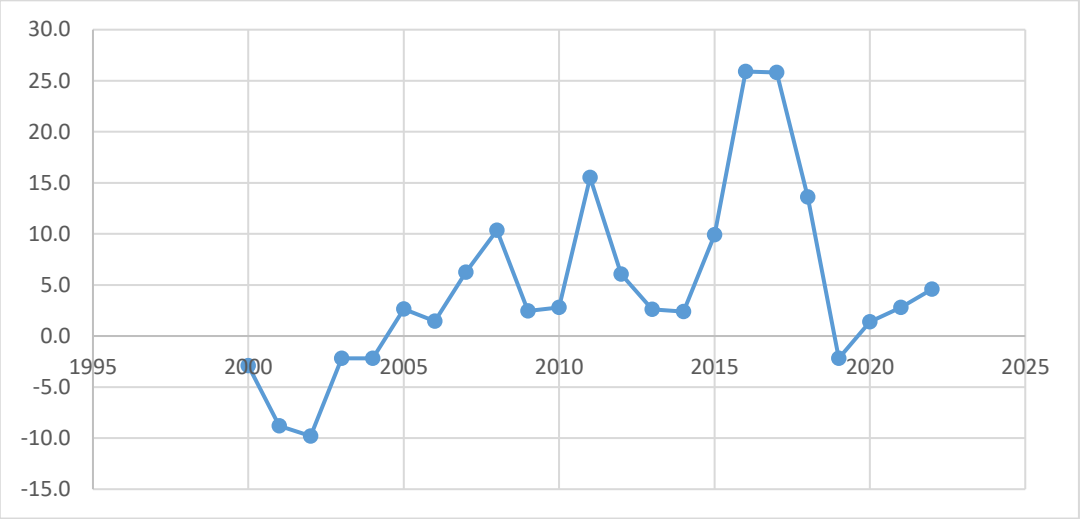

المصدر: بيانات الجدول السابق باستخدام الاكسيل.

قياس أثر تغير الإيرادات النفطية على معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2022 م
وصف وتقدير النموذج القياسي

يمكن وصف النموذج القياسي في العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي كمتغير تابع، والإيرادات النفطية كمتغير مستقل، ويمكن وضع العلاقة كما في الدالة التالية :

$$INFO = \alpha + \beta\ OILREV + ut$$

حيث أن:
INFO: - معدل التضخم
OILREV: - الإيرادات النفطية
(α , β): - ثوابت النموذج
Ut: - حد الخطأ

اختبار استقرار السلاسل الزمنية Unite root test

سيتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار (ديكي – فولر) المعدل (ADF) واختبار (فيليبس – بيرون) (PP) لبيان ما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة مستقرة أم لا.

وباستخدام البرنامج، يبين الجدولين رقم (4,3) نتائج هذا الاختبار لمتغيرات الدراسة على النحو الآتي:

جدول رقم (3): نتائج استقرارية متغيرات الدراسة للفترة (2000-2022) باستخدام اختبار ديكي فولر Augmented Dickey – Fuller (ADF)

المتغير	المستوى			الفرق الأول			مستوى استقراريه السلسلة
	Prob %5			Prob %5			
	INT	INT + T	Non	INT	INT + T	Non	
OILREV	0.5409	0.6556	0.6107	0.0003	0.0016	0.0000	عند الفرق الأول
INFO	0.0870	0.1009	0.0732	0.0040	0.0131	0.0002	عند الفرق الأول

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eview.10)

جدول رقم (4): نتائج استقرارية متغيرات الدراسة للفترة (2000-2022) باستخدام اختبار Philips – Perron Test (PP)

المتغير	المستوى			الفرق الأول			مستوى استقراريه السلسلة
	Prob %5			Prob %5			
	INT	INT + T	Non	INT	INT + T	Non	
OILREV	0.5409	0.6556	0.6939	0.0003	0.0016	0.0000	عند الفرق الأول
INFO	0.2674	0.3897	0.0632	0.0047	0.0027	0.0002	عند الفرق الأول

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eview.10)

يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن النتائج المتحصل عليها من اختبار (ديكي – فولر) المعدل (ADF) أن المتغيرين (INFO)، (OILREV) غير ساكنين عند مستوياتها الأصلية، وبعد إدخال الفروق لهذا المتغيرات أصبحت ساكنة عند الفرق الأول (1st Difference)، وكذلك بالنسبة لاختبار (فيليبس – بيرون) (PP) كما هو مبين بالجدول رقم (4) أن المتغيرين (INFO)، (OILREV) غير ساكنين عند مستوياتها الأصلية، وبعد إدخال الفروق لهذه المتغيرات أصبحت ساكنة عند الفرق الأول (1st Difference).

تطبيق خطوات نموذجARDL

ننتقل إلـى تطبيق خطوات نموذج ARDL لمتغيرات الدراسة وذلك بالاعتماد على برنامج Eviews10 .

تحديد فترات أو فجوات التباطؤ الزمني من أجل تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء الزمني المناسبة، نستخدم مجموعة من المعايير

- معيار المعلومات لـ (AIC) Akaike Information Criterion

- معيار المعلومات لـ Information Schwarz) (SC)

- معيار المعلومات لـ Hannan & Quinn Information Criterion (HQIC) .

جدول رقم (5): تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء VAR Lag Order Selection Criteria

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	**-322.43**	**NA**	**8.99e+10**	**30.89782**	**30.99730**	**30.91941**
1	**-313.46**	**15.36579***	**5.63e+10***	**30.42511***	**30.72355***	**30.48988***
2	**-309.55**	**5.964836**	**5.76e+10**	**30.43326**	**30.93066**	**30.54121**

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eview.10)

من خلال نتائج الجدول رقم (5) يتضح لنا ان التباطؤ الأول هو التباطؤ الأنسب لبيانات الدراسة الحالية خلال الفترة من 2000الي 2022 م.

التقدير والنتائج

تقدير العلاقة بين الإيرادات النفطية على التضخم: اختبارات كفاءة النموذج:

الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي:

وبالنظر الى النتائج الخاصة باختبارات سلسلة البواقي للنموذج المقدر والواردة بالجدول رقم (6) يتضح:

- أن هذه السلسلة تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك اعتمادا على قيمة إحصاءة اختبار Jarque Bera Normaltiy test البالغة (**1.185553**) وهي أكبر من جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائيا 10% 5% 1%وهو ما يدعوا الى قبول الفرض العدمي والقاضي بأن هذه السلسلة تتبع التوزيع الطبيعي.
- عدم معاناة هذه السلسلة من مشكلة الارتباط الذاتي Serial correlataion وذلك من عدم معنوية إحصاءة اختبار (Breusch –Godfrey Serial correlataion) فهي غير معنوية عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائيا. وهو ما يدعوا الى قبول الفرض العدمي والقاضي بأن هذه السلسلة لا تعاني من مشكلة الارتباط المتسلسل.
- عدم معاناة هذه السلسلة من مشكلة عدم التجانس Heteroskedaticity أو عدم تجانس التباين الشرطي ARCH effect وذلك لعدم معنوية إحصاءاتي اختباري Breusch pagan Godfrey test واختبار ARCH وعند جميع مستويات المعنوية المعتبرة.

جدول رقم (6): اختبارات سلسلة البواقي Residuals

TEST	Statistic Value	Prob
Brusch-Godfery serial correlation LM test Null hypothesis :No serial correlation at up to 4 lags		
F- Statistic	**0.175365**	**0.6828**
Obs*R-Square	**0.288065**	**0.5915**
Normality test (Jarque Bera) Null hypothesis: Residual are Normally Distributed	**1.185553**	**0.552790**
Heteroscedasticity Null hypothesis :Homoskedasticity	**Breusch-Pagan-Godfrey Test**	
F- Statistic	**0.605171**	**0.7222**
Obs*R-Squared	**4.366570**	**0.6272**
Scaled explained SS	**1.043997**	**0.9839**
ARCH test		
F- Statistic	**0.800823**	**0.3833**
Obs*R-Squared	**0.854771**	**0.3552**

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eview.10)

اختبار أخطاء التوصيف للنموذج:

اختبار Ramsey Reset test تم الاعتماد على هذا الاختبار الذي تحدد نتائجه مدى ملائمة أو تصميم النموذج من حيث نوع الشكل الدالي لهذا النموذج وحيث أن نتائجه تشير الى أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي، وبذلك فإن النموذج يعد صحيح، وذلك بدلالة قيمة F التي بلغت قيمتها (**0.031540**) عند مستوى معنوية أكبر من 5% والبالغ (**0.8618**) وبهذا نرفض فرض العدم القاضي بعدم ملائمة النموذج من حيث الشكل الدالي، ونقبل الفرض البديل القاضي بسلامة وصحة النموذج.

جدول رقم (7): اختبار أخطاء التوصيف للنموذج Ramsey RESET Test

	Value	df	Probability
F-statistic	**0.031540**	**(1, 12)**	**0.8618**

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eview.10)

الاختبارات الخاصة باستقرار هيكل النموذج: Stability of the model

من خلال فحص الشكل رقم (3) ولمحتوى على إحصائية CUSUM التي تعبر عن مدى الاستقرار الهيكلي للنموذج على مستوى الحد الثابت والإحصائية CUSUM of Squares والتي تعبر عن مدى الاستقرار الهيكلي للنموذج على مستوى التباين.

يتبين من أن الخطوط الممثلة للإحصائيتين تقع جميعها في الحدود الحرجة عند مستوى 5% وهو ما يؤكد استقرار معلمات النموذج خلال الاختبارات المتكررة.

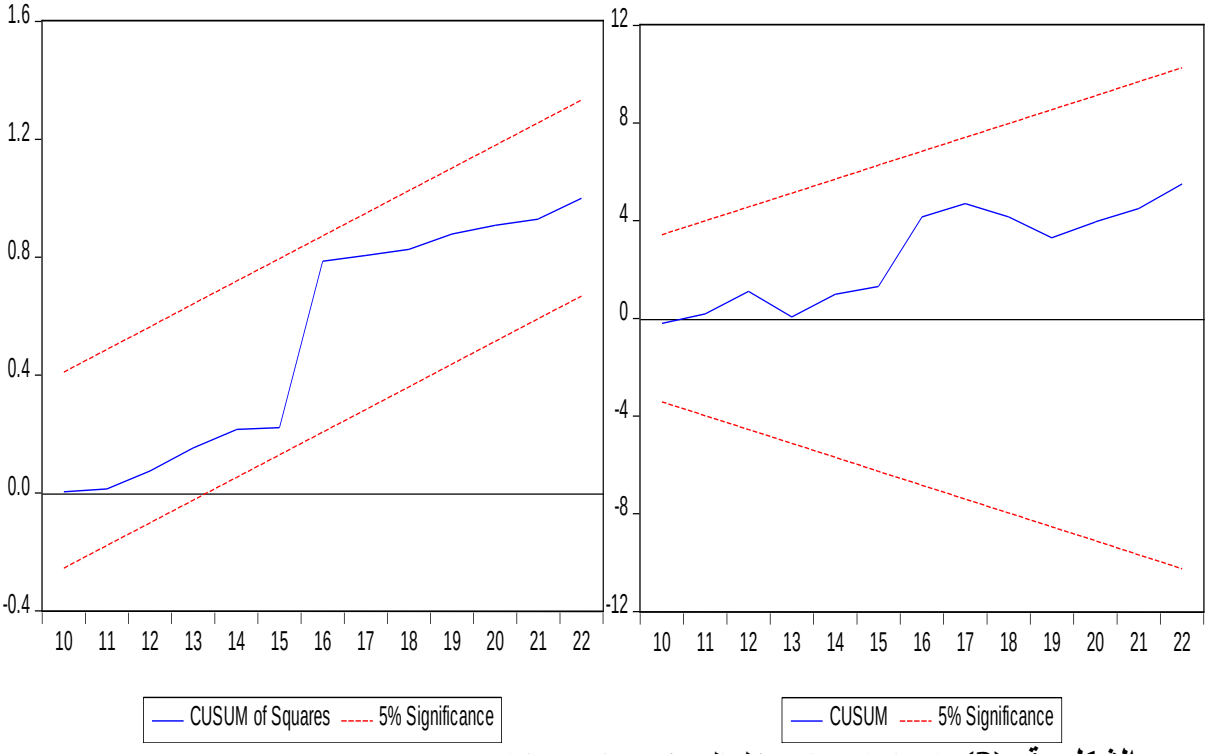

الشكل رقم (3): اختبار استقرار هيكل النموذج وفقا لإحصاءاتي CUSUM of Squares - CUSUM

التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود

التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود:

تشير النتيجة الوارد بالجدول رقم (8) والخاص باختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة الى وجود ارتباط بعلاقة توازنيه ذات الأجل الطويل (علاقة تكامل مشترك) وهذه العلاقة ذات اتجاه من المتغيرات المستقلة الى المتغير التابع ، وهو ما تدل عليه إحصائية الاختبار ذات القيمة (6.315202) حيث إنها أكبر من الحد الأعلى للاختبار I(1) وعند مستويات المعنوية 10% و5% و2.5% و1 % . وهو ما يتيح لنا

رفض فرض العدم القائل بعدم وجود علاقة ارتباط توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين ونقبل الفرض البديل القاضي بوجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرين.

جدول رقم (8):اختبار التكامل المشترك بين متغيرات

Test Statistic	Value	K
F-statistic	6.315202	
Significance	1(0)	1(1)
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eview.10)

تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج:

وبما أن المتغير التابع لا يرتبط بعلاقة توازنيه طويلة الأجل بالمتغير المستقل ، وبذلك تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (**9**) والخاصة بتقدير هذه العلاقة بان المتغير المستقل الايرادات النفطية **OILREV** يرتبط بعلاقة موجبة معنوية عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائيا مع المتغير التابع معدل التضخم **INFO** ويتوافق ذلك مع النظرية الاقتصادية، حيث تبين المعلمة الممثلة للمرونة الجزئية للإيرادات النفطية اتجاه معدل التضخم أن الزيادة في الايرادات النفطية بما نسبته1 % ستؤدى الى زيادة معدل التضخم بما نسبته 0.00005 % تقريبا.

جدول رقم (9): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OILREV	**0.0000522**	**0.000128**	**0.406695**	**0.6908**
C	**6.485031**	**4.528313**	**1.432107**	**0.1757**

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eview.10)

تحليل ديناميكيات الأجل القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد:

تشير نتائج اختبار تصحيح الخطأ غير المقيد UECM والواردة بالجدول رقم (10) الى ان حد تصحيح الخطأ Errer correction سالبا ومعنويا عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائيا وهو ما يفي بالشرط الأساس في النموذج لتصوير ديناميكيات الجل القصير فقد بلغت قيمة معلمة تصحيح الخطأ CoinEq(-1) ما قيمته (-**0.612901**) وهو ما يعنى ان تقريبا 60% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن سنة بالنسبة لهذه الدراسة اعتبارا لاعتمادنا السلاسل الزمنية السنوية ، وهو ما يعنى ان العودة الى التوازن ممكنة في ظرف عام ونصف تقريبا، واعتبارا لمعنوية المتغير المستقل فهذا يدل على قوة إمكانية الاستفادة من هذا النموذج في تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

جدول رقم (10): تحليل ديناميكيات الأجل القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INFO(-1))	**0.380184**	**0.171606**	**2.215449**	**0.0452**
D(OILREV)	**-7.33E-05**	**3.95E-05**	**-1.852768**	**0.0867**
D(OILREV(-1))	**-0.000105**	**4.36E-05**	**-2.413598**	**0.0313**
D(OILREV(-2))	**-0.000202**	**6.19E-05**	**-3.259817**	**0.0062**
CointEq(-1)*	**-0.612901**	**0.131088**	**-4.675501**	**0.0004**

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eview.10)

أولاً: النتائج: -

1- أظهرت نتائج اختبارات جدر الوحدة أن السلاسل الزمنية باستخدام اختبار كل من (ديكي – فولر) المعدل (ADF) و(فيليبس – بيرون) (PP) أن المتغيرين (INFO)، (OILREV) غير ساكنين عند مستوياتها الأصلية، وبعد إدخال الفروق لهذا المتغيرات أصبحت ساكنة عند الفرق الأول (1st Difference)، وكذلك بالنسبة لاختبار (فيليبس – بيرون) (PP) كما هو مبين بالجدول رقم (4) أن المتغيرين (INFO)، (OILREV) غير ساكنين عند مستوياتها الأصلية، وبعد إدخال الفروق لهذه المتغيرات أصبحت ساكنة عند الفرق الأول(1st Difference).

2- تشير النتيجة والخاصة باختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة الى وجود ارتباط بعلاقة توازنيه ذات الأجل الطويل (علاقة تكامل مشترك) وهذه العلاقة ذات اتجاه من المتغيرات المستقلة الى المتغير التابع ، وهو ما تدل عليه إحصائية الاختبار ذات القيمة (6.315202) حيث إنها أكبر من الحد الأعلى للاختبار (1)1 وعند مستويات المعنوية 10% و5% و2.5% و1 % . وهو ما يتيح لنا رفض فرض العدم القائل بعدم وجود علاقة ارتباط توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين ونقبل الفرض البديل القاضي بوجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرين.

3- تشير النتائج الخاصة بتقدير العلاقة بان المتغير المستقل الايرادات النفطية OILREV يرتبط بعلاقة موجبة معنوية عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائيا مع المتغير التابع سعر الصرف الحقيقي INFO ويتوافق ذلك مع النظرية الاقتصادية، حيث تبين المعلمة الممثلة للمرونة الجزئية للإيرادات النفطية اتجاه معدل التضخم أن الزيادة في الايرادات النفطية بما نسبته1 % ستؤدى الى زيادة معدل التضخم بما نسبته 0.00005 % تقريبا.

4- تشير نتائج اختبار تصحيح الخطأ غير المقيد UECM الى ان حد تصحيح الخطأ سالبا ومعنويا عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائيا وهو ما يفي بالشرط الأساس في النموذج لتصوير ديناميكيات الجل القصير فقد بلغت قيمة معلمة تصحيح الخطأ (-1)CoinEq ما قيمته (**0.612901-**) وهو ما يعنى ان تقريبا 60% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن سنة بالنسبة لهذه الدراسة اعتبارا لاعتمادنا السلاسل الزمنية السنوية ، وهو ما يعنى ان العودة الى التوازن ممكنة في ظرف عام ونصف تقريبا، واعتبارا لمعنوية المتغير المستقل فهذا يدل على قوة إمكانية الاستفادة من هذا النموذج في تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

ثانياً: التوصيات: -

1- اتباع سياسة نقدية مرنة بما يؤدي إلى تقليص الإصدار النقدي الجديد وأيضا تقليص عرض النقد الذي لا يقابله زيادة في عرض السلع والخدمات الوطنية، لتجنب من ظاهرة التضخم في الاقتصاد.

2- كما توصي الدراسة الحكومة بتنويع الاقتصاد من خلال الاستثمار الحكيم في القطاع الحقيقي لتوجيه الاقتصاد ضد الصدمات الخارجية مثل أسعار النفط العالمية.

3- عزل الإنفاق بمنأى عن تقلبات الإيرادات النفطية يستلزم الادخار خلال فترات ارتفاع أسعار النفط واستخدام المدخرات عند انخفاض هذه الأسعار.

4- وضع خطط إنفاق متوسطة الأجل نظرا لأوجه عدم اليقين الكثيرة التي تشوب تنبؤات إيرادات الموارد الطبيعية.

المراجع

1. أحمد محي الدين محمد التلباني، 2022. العلاقة بين سرعة دوران النقود وكلاً من التضخم والنمو الاقتصادي المصري)دراسة قياسية لرسم السياسة النقدية باستخدام نموذج ((ARDL مجلة السياسة والاقتصاد ekb.eg .المجلد 16العدد 15.
2. إيمان محمد عبد اللطيف, 2020. العلاقة بين معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادي–بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة 1961-2018. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 21 العدد 3 .
3. الزهرة قسطلي، وفطوم باجي،2020 دور عمليات ادارة المعرفة في التخطيط الاستراتيجي univ-tebess .2021 .

4. الشيماء حامد حجاج, 2022. سياسات التقشف المالي وانعكاساتها على معدلات التضخم في مصر .مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ekb.eg المجلد 23العدد4
5. جمال محمود عطية وأميرة عمارة ونيفين يسري عبد العزيز, 2021. تأثير تطبيق ضريبة القيمة المضافة على عجز الموازنة العامة في بنجلاديش: دراسة باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة. المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 45 العدد 3.
6. جيهان عبد السلام عباس، (2022). الديون الخارجية وتأثيرها على النمو الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء: دراسة قياسية منذ عام 2006 .مجلة السياسة والاقتصاد ekb.eg
7. رشاد، سوزي, 2022. أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي .مجلة السياسة والاقتصاد_ekb.eg .
8. فليح حسن خلف، النقود والبنوك، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الطبعة الأولى 2006.
9. منذر ماخوس، الاقتصاد السياسي للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآفاق سوق الطاقة الدولية[HTML] .2022 .
10. مهند حميد مهيدي، صعود اليمين الشعبوي الأميركي والتأثير في منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية 2023 dohainstitute.org.
11. هيل عجمي الجنابي النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان،2009.
12. Karanfil, F. & Omgba, L. D., 2023. The energy transition and export diversification in oil-dependent countries: The role of structural factors. Ecological Economics. sciencedirect.com
13. Ologunde, I. A., Kapingura, F. M., & Sibanda, K. (2020). Sustainable development and crude oil revenue: A case of selected crude oil-producing African countries. International journal of environmental research and public health, 17(18), 6799. mdpi.com